

## دولة بلا أذان

إبراهيم الزبيدي  
كاتب عراقي

وأصل المشكلة أن الكتلة الشيوعية المسككة بتلابيب مجلس النواب، وحسب الأوامر الواردة من وراء الحدود، لا تريد أن تنفرد بمنح الثقة للحكومة في غياب الشركاء الآخرين من سنة السفارة الإيرانية والسفارة الأميركية في العراق، وتصير على ضرورة إرضاء النواب الأكراد والسنة، خوفاً على العملية السياسية التي قامت واستمرت، أساساً، على التفاهات بين فرسانها الكبار. كما أن تشكيل حكومة من النوع الذي يريده علاوي سوف يعطي المتظاهرين ما قد يعتبرونه انتصاراً لهم على الحكومة والبرلمان، وهي جريمة لا تغتفر.

فمحمد الحليوسي، رئيس مجلس نواب الشعب العراقي، مثلاً، قد حوّل رئيس الجمهورية برهم صالح مسؤولية اختيار علاوي، واتهمه برفض تكليف شخصيات طرحت أسماؤها عليه قبل محمد علاوي، واصفاً ذلك بأنه مخالفة للدستور.

لكن الرئيس كذبه علينا، وقال "إن رئيس البرلمان حضر شخصياً مراسم تكليف علاوي، ووافق على القرار صراحة".

ويقال إن المناصب الوزارية معروضة للبيع والشراء، خلف الأبواب المغلقة، خصوصاً بين أقطاب التيارات والتجمعات السنية التي افتضح أمر تكاليفها على وزارات معينة تدر حليباً أكثر من غيرها، وما كلامهم الممل عن الديمقراطية والوطنية والعروبة ومصالح الطائفة السنية فأحاديث عن السلاطين.

أما زعماء الأحزاب الكردية (الشقيقة) فمنذ عام 1990 وهم يتظاهرون بأنهم فقط ضد النظام الاستبدادي العراقي، وأنهم يناضلون مع قوى التحرر العربية العراقية الأخرى، من أجل تحرير الشعب العراقي من دكتاتورية صدام حسين، ومن أجل إقامة نظام ديمقراطي عادل وعادل يُصَف المواطن، مهما كان دينه أو قوميته وطاقته.

ولكن الذي تلى سقوط نظام صدام حسين من مشاكسات وصفقات وتحالفات وصراعات، أثبت أن قادة الأحزاب الكردية انتهزيون بامتياز. فقد تنكروا للقوى الديمقراطية العراقية، وتحالفوا مع إيران وأحزابها الرجعية الطائفية العميلة الفاسدة، واقتسموا معها الغنيمة، دون أزع من وطنية وديمقراطية وعدالة ولا ضمير.

وبين هذا وذاك نَزَف دم كثير، واحترقت بناز الحروب مدن وقرى عديدة، عربية وكردية معاً، ودُفِن أهلها تحت أنقاضها.

وواقع المر أن إقليم كردستان ليس دولة مستقلة، فتتعامل مع "جارتها" الدولة العراقية معاملة الجيران والأشقاء، ولا هي جزء حقيقي من الدولة، ولها ما لأي جزء آخر من الوطن من حقوق، وعليها ما عليه من واجبات.

وقد ثبت بالدليل المحزن البغيض أنهم يضعون مصالح أحزابهم وعشائريهم فوق كل شيء، حتى فوق مصالح الشعب الكردي ذاته.

وتظاهرات السلمانية الغاضبة الأخيرة ضد دكتاتورية الأستري، آل بارزاني وآل طالباني، دليل على ذلك، دون ريب. أما الوطن العراقي، ومصيره، وأهله، فأخر ما يعينهم مع الأسف الشديد.

فأي دولة هذه التي يُسَيَّرها المربون والانتهازيون والجهلة والمغفلون؟ إنها الدولة التي لا تسمع أصوات أصحابها الحقيقيين، لأنها دولة بلا أذان.

وفي كل مرة يُزفون إلينا رئيساً جديداً للوزراء في العراق، طيلة خمس عشرة سنة، يفعلون الشيء نفسه، يتحمسون في تأييده ويلبسونه ثياب أبي زيد الهلالي، ويقلدونه سيف عنقتر، ويكثرون من بياناتهم وتصريحاتهم المتفائلة ويعدوننا بأنه الوحيد القادر على أن يرفع الزير من البير، وأنه الرجل المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب، أيضاً.

وعلى عاداتهم في كل تشكيل وزارة يخرجون كل ما لديهم من فنون الكلام المزوق الجميل متغزلين به وباصله وفصله، في العطن، ولكنهم في السر يحرصون على أن يعرفوه بما لديهم من قوة ومن رباط الخيل، لكي يحسب حسابه، ولا يقع في المحذور، ويوافق على إعطائهم حصصاً أحزابهم، أو ميليشياتهم، أو قبائلهم، أو طوائفهم، في العملية السياسية التي زرغ شوكتها بول بريمر أو زلماي خليل زاده، وأخفى تحت جلدها جرائم المحاصصة الطائفية العنصرية العصبية على العلاج، ثم خرج تاركا وراءه أيتامه يتناطحون، ويتقاتلون على الهريسة وليس على الحسين.

## أي دولة هذه التي يُسَيَّرها المربون والانتهازيون والجهلة والمغفلون؟ إنها الدولة التي لا تسمع أصوات أصحابها الحقيقيين، لأنها دولة بلا أذان

وفي كل مرة أيضاً يجد المرشح للرئاسة فريقاً من فرسان المنطقة الخضراء مستميتاً في احتضانه، وفي الدفاع عنه وعن وزارته، ممن تكرم عليه الرئيس بأشد الوزارات قوة وسطوة، وأكثرها سامة، ثم يجد فريقاً آخر غاضباً ناقماً عليه وشاهراً سيفه باسم الدستور وحرمة الوطن ومصالح الشعب العراقي، ومطالب المظاهرين.

والحقيقة هي أنه يبكي على مصالحه الحزبية أو العشائرية أو الطائفية أو العنصرية، وهو أول المنافقين، وأخطر الحرامية، وأكبر الكاذبين.

والدافع لكتابة هذا المقال هو أن المرشحين من رئيس الوزراء المكلف، محمد توفيق علاوي، وروجوا المقولة مفادها أنه "رفض طلبات من قوى سياسية شيعية وسنية وكردية بإشراك ممثلها في الحكومة، فانقلب عليه".

والعلاوي، نفسه، أعلن صراحة أنه علم بوجود مخطط لإفشال تمرير الحكومة، مؤكداً أنه سبب هذا الانقلاب عليه.

وقال إن "تفاصيل المخطط تتمثل في دفع مبالغ باهظة للنواب لجعل التصويت سرية، خلال جلسة منح الثقة".

الأمر الذي جعل مجلس النواب يرسل كتاباً رسمياً إلى الإذاعة العام يطلب فيه اتخاذ الإجراءات القانونية الفورية بشأن ما ادعاه علاوي بشأن وجود "مخطط لإفشال تمرير الحكومة من خلال دفع مبالغ مالية باهظة للنواب".



## حين تُستعمل إسرائيل وسيلة للتضليل

لنتأمل المشهد في المنطقة جيداً. إيران وتركيا هما اللاعبان الرئيسيان ولكل واحد منهما أتباعه المحليون الذين ينفذون تعليماته، وما من شيء يشير إلى وجود جهة تنفذ تعليمات إسرائيلية إلا إذا كانت إيران وتركيا تعملان لدى الموساد الإسرائيلي وذلك لن يؤثر في شيء على النتائج. المهيمون على السلطة في العراق ولبنان وسوريا واليمن هم إيرانيون أكثر من خامنئي، أما في طرابلس الغرب فإن حكومتها الخاضعة للمليشيات تريد الإسراع في "تتريك" ليبيا بعكس ما دعت إليه القرارات الدولية.

كل تلك الكوارث التي تحيط بنا لا حيط يقودنا إلى مصادرها الإسرائيلية. لذلك فإن الحل لن يكون إسرائيلياً كما يتوهم البعض. الحل يكمن في عودة العراقيين إلى عراقيتهم والسوريين إلى سوريتهم والليبيين إلى لبيبتهم واللبنانيين إلى لبنانيتهم واليمنيين إلى يمنيتهم، ومن يرفض القيام بذلك فهو العدو الذي يجب أن يُطرد إلى إيران أو تركيا. لقد استعمل عملاء إيران وتركيا إسرائيل مسوغاً لارتكاب جرائمهم العظمى، وأن الألوان لكي يتعرف القتل على هوية قاتله. حين نضع إسرائيل جانباً سنكتشف هوية قاتلنا الحقيقي.

فساده رُفعت لافتة إسرائيل الجاهزة. وكلما رغبت عصابة في سرقة أموال الشعب ضجّت المناير باللعنات على إسرائيل، وكلما نزل قاطعو الطرق إلى الشوارع ليمارسوا هوايتهم في السلب والنهب والقتل والخطف قيل إن الهدف يكمن في منع إسرائيل من التغلغل في المجتمعات العربية.

إسرائيل عدو. ذلك ما يعترف به أصدقاؤها من العرب. غير أنها لم تنتشر الفساد في العراق، ولم تشعل نار الحرب في سوريا وليبيا واليمن، ولم تدفع بلبنان إلى الإفلاس، ولم تحرم الجزائريين من ثروات بلادهم وتجعل منهم رهائن بوصول الجيش الذي يجمهم من القتل مقابل نهب ثرواتهم.

أما على المستوى الفلسطيني فلا اعتقد أن مصير الشباب الواقع تحت ظروف الاحتلال المدمرة ليعني أحداً من السياسيين الفلسطينيين الذين يستنزفون حقوق الشعب عن طريق تحويلها إلى أرضة مالية.

المشكلات العربية أكبر من أن تقوى إسرائيل على صنعها وإدامتها وإدارتها. ذلك يعني أن تحميل إسرائيل مسؤولية ما يجري لنا هي واحدة من أكبر الأكاذيب في حياتنا السياسية. كلما فشل نظام حكم في تصريف شؤون مواطني الدولة التي يحكمها بسبب

والدئاس، في حين نغض الطرف عن الكنوز الحقيقية التي صارت تُدمر أمام أعيننا. كنوز بشرية ومادية على حد سواء. لا أقصد هنا التاريخ الذي محي جزء عزيز منه فحسب، بل وأيضا الحاضر الذي صارت فيه شعوبنا تزحف تحت ركام من المشكلات المعقدة التي تفنن خبراءنا في التلويح بالمناديل البيضاء مستسلمين لوصولها إلى مرحلة الأجل.

إسرائيل عدو. ذلك ما يعترف به أصدقاؤها من العرب. غير أنها لم تنتشر الفساد في العراق، ولم تشعل نار الحرب في سوريا وليبيا واليمن، ولم تدفع بلبنان إلى الإفلاس، ولم تحرم الجزائريين من ثروات بلادهم وتجعل منهم رهائن بوصول الجيش الذي يجمهم من القتل مقابل نهب ثرواتهم.

أما على المستوى الفلسطيني فلا اعتقد أن مصير الشباب الواقع تحت ظروف الاحتلال المدمرة ليعني أحداً من السياسيين الفلسطينيين الذين يستنزفون حقوق الشعب عن طريق تحويلها إلى أرضة مالية.

المشكلات الكبرى التي تشكل البنية الجوهرية للأزمة الجزائرية. ولا شك أن النظام الجزائري يريد أن يواصل تعميم هيمنته بواسطة جزرة تعديل الدستور بعد أن تمكن من مراوغة الحراك الشعبي ومزج الانتخابات الرئاسية لصالحه، ولكن مثل هذه المحاولات قد تؤدي إلى تدجين الحراك الذي لا يزال يواصل تظاهراته كل يوم جمعة، ويبدو أنه قد يلجأ إلى أليات أكثر نجاعة لرفض مطالبه على السلطات.

من الواضح أن سلوك النظام الجزائري لم يتغير حتى هذه اللحظة رغم ما حدث ولا يزال يحدث من انتفاضات والدليل أن الإلحاح على تعديل الدستور يتم من قبل السلطات الحاكمة فقط، وهو الأسلوب الذي عودتنا به عهود الرؤساء السابقين وأخرهم عهد عبدالعزيز بوتفليقة الذي عدل الدستور على مقاسه عدة مرات.

وفي الواقع لا توجد مسوغات إيجابية تلمنن المواطنين أن تعديل الدستور سوف يؤدي إلى بناء مناخ لدولة عادلة، لأن مرحلة الرئيس تبون لم تحدث أي نقلة نوعية لتجاوز الثقافة السياسية الجزائرية السلطوية التقليدية، ولقد ظهر هذا جلياً في احتكار الرئيس تبون لتشكيل الحكومة وتعيين نساء ورجال الدولة في المناصب العليا الحساسة دون إشراك الأحزاب المعارضة

فاروق يوسف  
كاتب عراقي

أبدأ من النهاية وأسال: "لم لا يترك العرب فضائح العلاقة بإسرائيل جانباً ويلتفتوا إلى أحوالهم التي لا تسر، بل أنها تهدد بولادة أجيال تتميز بانخفاض منسوب الإنسانية لديها، أجيال صار اللصوص والمحتلون والأقاقون وأرباب السوابق والقتلة وقاطعو الطرق قوتها؟"

واهم من يصر على أن إسرائيل بدا في ما يجري في العراق وسوريا واليمن وليبيا ولبنان والسودان والجزائر. وإذا ما أردت أن أكون صريحاً أكثر يمكنني أن أضيف "إن انسداد الأفق أمام دعاة إسرائيل جانباً. وإذا ما كان رئيس وزرائها بنيامين نتانياهو قد تباهى بأن دولته لا تملك علاقات مباشرة إلا بثلاث دول عربية، فهو حر في ما يقول. إنه رجل مرتاح يقود دولة ناجحة، يعيش مجتمعا في انسجام بالرغم من أصول أفرادها المتفرقة، ويحظى علمائهما ومفكرها بالتقدير وتعتبر جامعاتها من أرقى الجامعات في العالم.

اتركوا ذلك الرجل في شأنه والتفتوا إلى شؤونكم. ليس مفيداً في شيء أن نبحت في النقايات عن المكائد والشايات

## الجزائر.. مفارقات التعامل مع الدستور القديم

بالخارج والمختصين المحايدين في القانون الدستوري المعروفين بنزاهتهم وعدم ارتباطهم بالنظام الحاكم مادياً وأدبياً، ويتمثل أيضاً في غياب الانفراج السياسي بسبب استمرار عناصر الأزمة التي فجرت الأحداث منذ 22 فبراير 2019، وكذا إصرار النظام الجزائري على إبقاء سجناء الرأي في السجون، واللجوء حيناً آخر إلى تطبيق إجراءات غير موفقة وتتمثل في تسريح بعضهم بالتقسيم وبشروط قاسية كما حصل، مثلاً، مع المجاهد لخضر بورقعة الذي لم أره إلا يظهر في المشهد السياسي كفاعل منذ إطلاق سراحه إلى اليوم. في ظل هذا الوضع يرى المراقبون السياسيون أن تصريح الرئيس تبون الذي قال فيه إن "فكرة تعديل الدستور" تمثل "خطوة أساسية نحو الجمهورية الجديدة" هو نوع من التفكير الرجعي الذي ليس له سند في واقع الحياة السياسية الجزائرية الراهنة، وذلك لأن شروط قيام مثل هذا النوع من الجمهورية الجديدة غير متوفر في الجزائر على جميع الأصعدة وفي المقدمة غياب مرتكزات التوافق الوطني المنسجم، والمؤسسات الديمقراطية ورأس المال ثقة الشعب بالمسؤولين، فضلاً عن اندعام مشروع عصري واقعي وجدي يضمن التغلب على شبح فقر مناطق الغل في الجزائر العميقة.

وتشكيلات المجتمع المدني والحراك الشعبي بشكل خاص، ولا شك أن الوعود ذات الطابع الاجتماعي الصرف لا تصنع الانفراج السياسي والجمهورية الجديدة التي يرفع النظام الجزائري شعارها. في هذا السياق ينبغي التذكير أن لجنة الخبراء التي كلفها تبون بصياغة مسودة الدستور الأولية، قصد عرضها على الأحزاب السياسية والنقابات والجمعيات والشخصيات الوطنية في أجل محددة، هي لجنة غير محايدة أو ممثلة لمختلف الحساسيات السياسية، وبسبب ذلك فإن الرأي العام الوطني يعتبرها غير نابعة من العمق الشعبي. بسبب كل هذا فإن عرض مسودة الدستور في مدة أقصاها شهرين على البرلمان لا معنى له خاصة إذا علمنا أن أعضاء هذا البرلمان نفسه، وفي المقدمة مجموعة الأعضاء المعيّنين بقرار صادر عن الرئيس السابق بوتفليقة وحاشيته في إطار الثلث الرئاسي التعسفي. والحال أن التناقض الصارخ الجوهري الآخر الذي يهدد مصداقية عملية تعديل الدستور يتمثل في عدم إشراك ممثلين عن القواعد الشعبية على مستوى التنظيمات التابعة للمجتمع المدني المستقل، والمؤسسات الوطنية ذات الطابع العلمي مثل الجامعات ومراكز ومخابر البحث، والحراك الشعبي والجالية الجزائرية المقيمة

أزراج عمر  
كاتب جزائري

النظام الجزائري لا يزال يصر على إنتاج مفارقة لا تتطلي على أحد حيث أنه يعمل راهناً وبشكل كامل ببندو دستور مرحلة عبدالعزيز بوتفليقة المرفوض شعبياً، وفي نفس الوقت نجد مؤسسة الرئاسة تدعو إلى تعديله بجة أنه لم يعد صالحاً.

وفي هذا الأسبوع عادت قضية تعديل الدستور الجزائري إلى المسرح السياسي مجدداً بعد أن صرح الرئيس عبدالمجيد تبون الأحد الماضي أن الهدف من ذلك هو "بناء دولة قوية وتجنيتها الاضطرابات التي تختر البلدان الشقيقة والصديقة رفقة العديد من دول العالم الذي يشهد تحولات عميقة"، ولكنه لم يذكر في هذا التصريح ماذا يعني بالدولة القوية، كما أنه لم يسمّ الدول الشقيقة والصديقة التي تشهد الاضطرابات باستثناء الجزائر حسب زعمه.

علماً أن معظم الدول المغاربية باستثناء ليبيا لا تشهد أي اضطرابات عاصفة مقارنة بما تشهده الأزمة الجزائرية العميقة من تدهور والتي ما فتئت تتفاقم وتندثر بانزلاقات لا تحمد عقبها، فضلاً عن استمرار نفس

